الفصل الأول

تجربة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في مجال التكامل المعرفي
نظرة تقويمية نقدية

كمال لدرع[1]

مقدمة

سعياً من الأمة الإسلامية للتخلص من التخلف العلمي والحضاري الذي تعانيه منذ عدة قرون، مقارنة بما حققته الأمم الأخرى من نجاحات على مستويات علمية ومعرفية، واختراعات وإبداعات في كل المجالات، ولخروجها من تخلفها وتراجعها الحضاري؛ فقد استحدثت عدة مؤسسات جامعية ومراكز بحث في محاولة للخروج من هذه الأزمة، ومنها المعاهد والجامعات الإسلامية التي تعنى بتدريس العلوم الشرعية بالدرجة الأولى. ومن بين التجارب التي خاضتها هذه المؤسسات تطبيق التكامل المعرفي في برامجها التعليمية ومناهجها وموادها الدراسية، وهي فكرة حاولت بها الخروج من مشكلة ازدواجية التعليم، والجمع بين الموروث الحضاري للأمة وما أفرزته تطورات الحياة.

---

(1) دكتوراه دولة في الفقه والأصول، أستاذ الفقه وأصوله بكلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة/ الجزائر.
البريد الإلكتروني: Ladraakamel@yahoo.fr

obeikandl.com

وفي هذا الإطار نشأت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية التي فتحت أبوابها للطلبة سنة 1984م. وقد أعلنت الجامعة عن أهدافها التي تتمثل في تكوين الشباب تكويناً إسلامياً علمياً يساير متطلبات العصر التكنولوجي، ويواجه كافة أنواع الغزو الثقافي الهدام. كما تساهم في تعميم المعارف الإسلامية ونشرها، وتطوير البحث وتنمية الروح العلمية، ونشر الدراسات والأبحاث، وتحقيق المخطوطات الإسلامية الموجودة داخل الجزائر وخارجها، وتكوين الإطارات المستقبلية للجامعات والمعاهد الجزائرية، ولاسيما ذات الطابع الإسلامي.[2] وهي أهداف سامية تسعى إلى تحقيقها عبر برامجها ومقرراتها الشرعية.

وبالرغم من حداثة النشأة، فقد خاضت تجربة التكامل المعرفي في برامجها ومناهجها ومقرراتها الشرعية، وحاولت بناء نظام تعليمي جامعي متميز، يتمثل في دمج بعض المواد من العلوم الإنسانية والعلمية في التكوين الجامعي، والمزاوجة بين التخصصات الشرعية وتخصصات العلوم الإنسانية، لضمان تكوين علمي متكامل، ومن ثَمّ تقديم رؤية إسلامية واضحة للكون والحياة عبر برامجها التعليمية؛ حتى يتخرج الطالب وقد تلقى تكويناً ينفتح به على الحياة والعصر، ويسهم في خدمة مجتمعه وأمته.

وعلى ضوء هذه التجربة التي خاضتها جامعة الأمير عبد القادر يكون من الضروري تقويم هذه التجربة، والبحث إن كانت قد حققت الأهداف المعرفية والعلمية التي سطرتها، واستطاعت أن تكوّن عقلية إسلامية اجتهادية قادرة على النظر والإبداع والبحث والإثراء. وكذلك معرفة تطبيقها هذا النظام التعليمي القائم على التكامل المعرفي في برامجها ومناهجها التعليمية، فإلى أي مدى حقق أهدافه؟ وما معوقاته؟ وهل استمر أو تلاشى؟ وما مدى نجاحه في بناء المعارف التي يتطلبها المجتمع؟ وهل وفق في تكوين النخبة المؤهلة في

(2) انظر: **دليل جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة**، الجزائر، 1401هـ/1989-1990م، ص2.

فهم الكون والحياة، واستطاع تزويد الطالب الجامعي بالمعارف الدينية التي يحتاج إليه في واقعه؟ وما مدى قدرة التخصصات المفتوحة فيها على تغطية احتياجات المجتمع؟

أولاً: الكليات والتخصصات في الجامعة

تضمّ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة حالياً كليتين؛ كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية. وكل كلية منهما تضم أقساماً عدة، فكلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية تضم الأقسام الآتية: الفقه وأصوله، والشريعة والقانون، والعقيدة ومقارنة الأديان، والكتاب والسنة، والدعوة والإعلام والاتصال. أما كلية الآداب والعلوم الإنسانية فتضم الأقسام الآتية: اللغة العربية، والتاريخ الإسلامي، والاقتصاد الإسلامي.

وتعدّ السنة الأولى الجذع المشترك الذي تتفرع منه تخصصات علوم الشريعة المختلفة، وهي: الفقه وأصوله، والشريعة والقانون ومقارنة الأديان، واللغة، والدراسات القرآنية، والتاريخ الإسلامي، وتاريخ الجزائر، والاقتصاد الإسلامي. ويبدأ التخصص في هذه الشعب ابتداء من السنة الثانية.

كما يتفرع من الجذع المشترك للسنة الأولى جذع آخر، هو جذع مشترك خاص بتخصصات أصول الدين، يبقى طوال السنة الثانية، ويتفرع منه تخصص الكتاب والسنة، وتخصص الدعوة والإعلام والاتصال، وتخصص العقيدة الإسلامية. ويبدأ التخصص في هذه الشعب ابتداء من السنة الثالثة، ومدّة التخصص في هذه الشعب سنتان، ويحتل تخصص الفقه وأصوله المرتبة الأولى من حيث رغبة توجه الطلبة إليه.

ثم استحدثت تخصصات جديدة، منها: القضاء والسياسة الشرعية، وحقوق الإنسان، والدعوة والإرشاد، وذلك ضمن الإصلاح الجامعي الجديد الذي بدأ

سنة 2007م. وبتطبيق الإصلاح الجامعي الجديد الذي يعرف بنظام "ل.م.د."[3] صار في الجامعة نظامان: النظام القديم الذي بُدئ في التخلص منه تدريجياً، والنظام الجديد الذي تقرر تعميمه في كل مؤسسات التعليم الجامعي في الجزائر.

ثانياً: التكامل المعرفي في برامج الجامعة

مرت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بثلاث مراحل أساسية، ولكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها وتجربتها من حيث تطبيق فكرة التكامل المعرفي على برامجها ومناهجها الدراسية، وهي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: من سنة 1984م إلى سنة 1991م؛ أي من سنة افتتاح الجامعة.

ويلاحظ في هذه المرحلة أن التكوين يتسم -إلى حد ما- بالتكامل في تلقي المعرفة، مع إعطاء الأولوية لمواد التخصص. فالسنة الأولى التي تعد جذعاً مشتركاً لكل التخصصات على مستوى الجامعة، تتميز بوجود مواد غير شرعية، إضافة إلى مواد شرعية يتلقاها الطالب في أول مرحلة له في مساره الجامعي، وهو مبيّن في الآتي:

أ - مواد علوم الشريعة؛ وهي: علوم القرآن، وعلوم الحديث، والتفسير، والفقه الإسلامي، وأصول الفقه، والعقيدة الإسلامية[4].

ب - المواد غير علوم الشريعة؛ وهي: التاريخ الإسلامي (السيرة النبوية، والخلافة الإسلامية)، وعلم الاجتماع العام، وعلم النفس العام، والبيولوجيا، والمنطق الصوري والرياضي، وفلسفة الأخلاق، والفيزياء، وعلم الفلك، واللغة العربية، والإنجليزية[5].

---

(3) ل: ليسانس - م: ماستر - د: دكتوراه.

(4) انظر: **دليل جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة**، مرجع سابق، ص9.

(5) المرجع السابق، ص9.

فالطالب يتلقى مواد شرعية تؤهله للتخصص في الشعب المختلفة، وتمكنه من مواصلة تكوينه في المراحل القادمة، ويتلقى مواد أخرى مكملة يكتسب من خلالها معرفة تخدم تكوينه الديني، توفر له نظرة واسعة للحياة، فيتلقى تكويناً في علوم الفلك، والاجتماع، والنفس، والفيزياء، واللغة الأجنبية، والأخلاق، والمنطق، والتاريخ. وهذا ما لا نجده في هذه المدة في كثير من الجامعات وكليات الشريعة في العالم العربي والإسلامي.

ثمّ نجد هذا التكامل المعرفي في المواد التي يتلقاها الطالب، يقل بنسبة كبيرة في كثير من التخصصات المتفرعة من الجذع المشترك. ففي تخصصات معهد الشريعة؛ في أصول الفقه والفقه الإسلامي، نجد أن الطالب -فضلاً عن تلقيه مواد الاختصاص المتنوعة- يتلقى أيضاً مواد أخرى، تسهم في بناء معارفه وتكوينه الفقهي والأصولي. وتتعلق بالقانون، والاقتصاد، والنظام السياسي، والتاريخ وحاضر العالم الإسلامي، واللغة الأجنبية وبخاصة اللغة الإنجليزية. ومواد التخصص فيها تنوع، فالمقرر يشتمل على الفقه، والقواعد الفقهية، وأصول الفقه، والمواريث، والفتوى، ومقاصد الشريعة، وتفسير آيات الأحكام، وأحاديث الأحكام، والفقه المذهبي، والقواعد الفقهية، وتاريخ التشريع الإسلامي، والفقه المقارن، والتفسير الموضوعي، والشرح الموضوعي للحديث، وتاريخ التشريع الإسلامي، ومقاصد الشريعة، والاجتهاد ومقارنة المناهج الأصولية.[6] ولا شكّ في أن هذا التنوع والثراء يبني عقلية فقهية اجتهادية، ذات نظرة تكاملية، تؤهلها لمواصلة البحث والدراسة في المراحل العليا.

ففي تخصصات أصول الدين التي تشمل تخصص العقيدة، ومقارنة الأديان، والكتاب والسنة، والدعوة والإعلام، نجد بعض المواد المدرجة في المقرر من غير مواد التخصص. ففي تخصص مقارنة الأديان نلتمس مواد أخرى مدعمة للتخصص في علم مقارنة الأديان، موزعة بين السنة الثالثة والسنة الرابعة، وهي: مادة علم الاجتماع الديني، والاستشراق، والتصوف، والتاريخ، واللغة العربية،

(6) المرجع السابق، ص14، 15.

واللغة الأجنبية. لكنَّ مادة اللغة الأجنبية غير مقررة في السنة الرابعة، مع أن مثل هذا التخصص يحتاج إلى هذه المادة لمعرفة ما عند الآخرين ومحاورتهم. وفي تخصص العقيدة، كان التركيز أكثر على مواد التخصص التي هي متنوعة غنية، مثل: فلسفة العلوم، وعلم الكلام، والتصوف، والفلسفة الإسلامية، والفرق، فضلاً عن مواد الشريعة الأخرى المدعمة للتكوين، كالتفسير الموضوعي، مع غياب كلي لمواد الفقه الإسلامي وأصول الفقه، مع أنها مفيدة لطالب الشريعة، وبخاصة مادة أصول الفقه التي لها دورها في بناء العقلية الاستدلالية.

أمّا المواد التي لا تدخل في علوم الشريعة فقد انحصرت في التاريخ واللغة الإنجليزية فقط، ومن ثمّ فمسألة التكامل المعرفي على مستوى المقررات في هذا التخصص غير مراعاة، مما يحدث خللاً في التكوين. وفي تخصص الدعوة والإعلام التي يبدأ فيها التخصص أيضاً من السنة الثالثة إلى السنة الرابعة، نجد تنوعاً في المواد التي لها صلة بالتخصص، مثل مادة مناهج الدعوة، وتاريخ الدعوة ورجالها، وتقنيات الإعلام، والفكر الإسلامي المعاصر، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتبشير والاستشراق، ثمّ مواد أخرى في الشريعة خادمة للتخصص، مثل: أصول الفقه والتفسير الموضوعي، وإعجاز القرآن. أمّا المواد الأخرى فقد انحصرت في مادتي اللغة الإنجليزية واللغة العربية في السنة الثالثة فقط، مع أن اللغة الأجنبية يحتاج إليها مَن يمارس الدعوة. إضافة إلى غياب مادة مقاصد الشريعة التي تجعل المتخصص في الدعوة والإعلام يدعو إلى الله على بصيرة، ومن جملة ما ينبغي أن يكون بصيراً به فقه مقاصد أحكام الشريعة وغاياتها السامية، حتى يمكن له أن يشرح الإسلام ويفهمه للآخرين.

وفي معهد الحضارة الإسلامية الذي فيه تخصصان هما: اللغة والدراسات القرآنية، وتخصص التاريخ الإسلامي، يلاحظ وجود تنوع في تخصص اللغة والدراسات القرآنية، فهذا التخصص، مدعّم ببعض مواد علوم الشريعة كالتفسير، ومناهج المفسرين، في السنة الثالثة، مع مادة أخرى في السنة الرابعة هي الفلسفة

الإسلامية والفكر الإسلامي المعاصر،[7] مع غياب كلي للمواد الفقهية والأصولية التي لا يستغني عنها طالب علوم الشريعة، فاللغة والأدب وحدهما غير كافيتين في تكوين الأديب المسلم، واللغوي المسلم، حتى في التعامل مع نصوص القرآن وفهم معانيه، ومع السنة الشريفة. ويتضمن هذا التخصص مادتي التاريخ واللغة الفارسية في السنة الرابعة.

ومثل ذلك يقال في تخصص التاريخ الإسلامي؛ إذ ركز واضعو برامجه على مواد التخصص فقط، التي هي كثيرة ومتنوعة، وافتقر إلى المواد المكمّلة والخادمة باستثناء مادة اللغة الأجنبية في السنة الثالثة والرابعة.[8] ويلاحظ في تخصصات معهد الحضارة الإسلامية غياب فكرة التكامل المعرفي في برامجه ومساقاته المختلفة؛ إذ نلحظ غياب التكامل بين مواد العلوم الإسلامية فيما بينها، وبين مواد العلوم الإسلامية ومواد المعارف الأخرى، مما يجعل التكوين لدى الطلبة في هذين التخصصين يفتقر إلى شيء من ثقافة علوم الشريعة، التي تجعل من الأديب واللغوي أو المؤرخ على صلة قوية بدينه وعقيدته، تكون لتخصصه رسالة يخدم بها دين الله، وينصر شريعته. كما أن فهم المعاني واللطائف البلاغية واللغوية في نصوص القرآن والسنة، أو في فهم حقائق التاريخ يحتاج إلى شيء من علوم الفقه والتفسير والعقيدة.

المرحلة الثانية: من سنة 1991م إلى سنة 2007م: وفي هذه المرحلة أُحدثت تغييرات على مستوى برامج السنة الأولى (جذع مشترك)، وعلى مستوى التخصصات المتفرعة منه. ومما يلاحظ في المقررات التي عُدِّلت، حذف كثير من المواد التي كانت تدعم تكوين الطالب العلمي، والإبقاء بشكل كبير على مواد علوم الشريعة التي لها علاقة بالتخصص. وقد أُحدث تغيير على مستوى بعض مواد علوم الشريعة، لكنه لم يؤثر سلبياً على ما كان مقرراً من قبل، فبقيت المواد

(7) المرجع السابق، ص16.

(8) المرجع السابق، ص17.

الأساسية، وهي متنوعة ومفيدة في محتواها. لكن يلاحظ قلة التي لا تدخل في علوم الشريعة؛ مثل مادة مبادئ المنطق ومناهج البحث، ومادة التاريخ الإسلامي واللغة الأجنبية، غير أن مواد علم الاجتماع، وعلم النفس، والبيولوجيا، والأخلاق، والفيزياء، وعلم الفلك قد حُذفت.[9]

ومن ثمّ فيكون التكوين في المرحلة الأولى على مستوى الجذع المشترك (سنة أولى وثانية) أفضل من المرحلة الثانية بالنسبة إلى المواد الخادمة للتكوين في العلوم الإسلامية، التي روعي فيها تحقيق التكامل المعرفي للباحثين الناشئين.

وبالنظر إلى السنوات الثلاث في الشعب المختلفة، نجد أن البرنامج غني جداً من ناحية علوم الشريعة؛ إذ يتلقى الطالب تكويناً متيناً في مجال تخصصه، بعد أن أضيفت مواد شريعة جديدة إلى كثير من التخصصات التي كانت غائبة عنها في المرحلة الأولى، كمواد أصول الفقه، وفقه الأسرة، والفقه المقارن، ومواد التفسير والحديث ومقاصد الشريعة والاقتصاد الإسلامي، والنظام القضائي، والقانون والسياسة الشرعية.

لكن التكوين هنا يفتقر إلى شيء من العلوم الأخرى التي تخدم ثقافة الطالب، وتزوّده بالمعارف الأساسية التي يفهم بها الأشياء، باستثناء مادة اللغة الإنجليزية، ومادة علم النفس الاجتماعي، وتخصص الدعوة والإعلام؛ واللغة التركية، والجغرافية الطبيعية في تخصص التاريخ الإسلامي.

والجدير بالذكر أنه في أعقاب هذه المرحلة ظهر نظام الكليات والأقسام، وزال نظام المعاهد، وظهرت تخصصات جديدة كتخصص الكتاب والسنة، وتخصص الشريعة والقانون، وتخصص الاقتصاد الإسلامي. وهي تخصصات مفيدة ومهمة، وتحتوي على كثير من مواد الشريعة، لكنَّها تفتقر إلى ما يحتاج إليه الطالب من العلوم الإنسانية والكونية.

---

(9) المرجع السابق، ص11.

المرحلة الثالثة: من سنة 2007م إلى الآن: وهذه المرحلة شهدت إصلاحاً جامعياً جديداً، يسمى بـ"نظام: ل.م.د" (L.M.D). وهو نظام بدأ تنفيذه في الجامعة الجزائرية منذ بضع سنوات تقريباً، تماشياً مع النهج الذي سلكته الدولة الجزائرية في إصلاح التعليم الجامعي، حتى يكون مسايراً للتعليم الجامعي العالمي. وقد سبقه نقاش طويل ولقاءات مختلفة حول حيثيات نظام "ل.م.د" وفلسفته، ومدى صلاحيته للعلوم الإسلامية. وتباينت مواقف الأسرة الجامعية بشأنه بين مؤيد ورافض له. لكنَّه نظام يندرج ضمن سياسة الدولة الهادفة إلى إدخال إصلاحات جذرية في نظام التعليم الجامعي.

وقد تبنت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية الإصلاح الجامعي الجديد، وشرعت في تطبيقه منذ عام 2007م تقريباً؛ إذ يشهد سنة 2010م تخرج الدفعة الأولى في العلوم الإسلامية لنظام "ل.م.د" على مستوى الليسانس.

وينطلق التكوين من السنة الأولى، التي تعدّ الجذع المشترك لشعب كثيرة منضوية تحت ميدان واحد، ثمّ تكون السنة الثانية المسار الذي يؤهل الطالب للتخصص في أيّة شعبة من الشعب التي تشترك في المسار نفسه، ليغدو التخصص في السنة الثالثة؛ أي إنّ مدّة التخصص هي سنة واحدة على مستوى الليسانس، على أن يعمق هذا التخصص لمن يواصل دراسته في مرحلة الماجستير والدكتوراه.

ومما جاء به هذا النظام تقليص مدّة التكوين على مستوى الليسانس إلى ثلاث سنوات، واعتماد نظام السداسيات للمواد المدرَّسة. وقد يكون لهذا أثره الإيجابي من حيث الإسراع بعملية التكوين، وتوفير شيء من الإمكانات المادية، لكن له أثره السلبي من حيث إن المدّة قد تكون غير كافية في التحصيل العلمي، وتأهيل الطالب لمرحلة الدراسات العليا لا يحظى بتكوين معمق؛ إذ إن التخصص انحصر في السنة الثالثة من مرحلة الليسانس، بخلاف ما كان عليه في النظام القديم؛ إذ يبدأ التخصص في السنة الثانية أو في السنة الثالثة في

بعض التخصصات. بينما فلسفة النظام الجديد تجعل تعميق المعارف كامنة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

ويعتمد هذا النظام كما هو مطبق في الجامعة منذ أكثر من سنتين على المقررات؛ أي لكل مادة مقرر، أو مذكرة أو مطبوعة يضع فيها أستاذ المادة عناصر المادة، ويلقي الأستاذ الدرس على الطالب، ويفسح المجال أمام الطلبة للمناقشة، والحوار والاستفسارات، وقد يوجه أسئلة لهم حول ما يتعلق بالدرس، ولذلك فهذا النظام الجديد يفسح المجال واسعاً للعمل الشخصي الذي يقوم به الطالب، سواءً على مستوى الحصة النظرية، أو على مستوى الأعمال الموجهة، إضافة إلى التربّص/ التفرّغ الميداني، خاصة في المؤسسات ذات الصلة بالتخصص.

وقد حاولت الجامعة تدارك النقائص التي كانت مطروحة في مقررات النظام القديم، وتنويع البرامج والمواد المدرَّسة على مستوى التخصصات كلها، حتى يتلقى الطالب تكويناً متكاملاً، وليس الاقتصار على مواد الاختصاص فحسب؛ إذ إن الاقتصار على مواد التخصص يجعل من تكوين الطالب تكويناً ناقصاً، لا يعطيه النظرة الكلية للمعرفة، ولا يؤهله للنظر في الأشياء نظرة عميقة.

ومما يلاحظ في هذه المرحلة: إحداث تغييرات على مستوى التخصصات، وإغناء البرامج التعليمية، وتنويع المقررات الدراسية، وتحقيق شيء من التكامل بين العلوم الإسلامية فيما بينها، وهو ما يبدو جلياً في الجذع المشترك الذي تتفرع منه كل تخصصات نظام "ل.م.د"، كما هو مبين في الآتي:

السداسي الأول: ويشمل: الترتيل وحفظ القرآن، والعقيدة، وفقه العبادات، وأصول الفقه، وعلوم القرآن، والدعوة ورجالها، وتاريخ الأديان، والتاريخ الإسلامي، واللغة العربية، ومنهجية البحث، وإعلام آلي، ولغة أجنبية.

السداسي الثاني: ويشمل: الترتيل وحفظ القرآن، والعقيدة، وفقه العبادات، وعلوم قانونية، وعلوم الحديث، والمدخل إلى الإعلام والاتصال، والمدخل إلى

علم الاقتصاد، والتاريخ الإسلامي، واللغة العربية، ومنهجية البحث، وإعلام آلي، ولغة أجنبية.

أمّا مسألة التكامل المعرفي على مستوى التخصصات المتفرعة عن هذا الجذع المشترك، فقد تباينت نسبتها من تخصص إلى آخر. فتخصص الكتاب والسنة اشتمل على التكامل المعرفي بين مواد العلوم الإسلامية؛ إذ نجد بجانب مواد التخصص المتعلقة بالقرآن والسنة، مادةَ الفقه ومقاصد الشريعة وأصول الفقه، والمواريث واللغة العربية واللغة الأجنبية، ومنهجية البحث، والفكر الإسلامي، فضلاً عن مادة علم النفس الاجتماعي.[10]

وفي تخصص الفقه وأصوله نجده يحتوي على مواد شرعية متنوعة وكثيرة لها صلة بالفقه وأصوله، مثل: الفقه المقارن والسياسة الشرعية، ومقاصد الشريعة، والاقتصاد الإسلامي والمواريث، والقواعد الفقهية، وآيات وأحاديث الأحكام، والفقه الجنائي، وغيرها، فضلاً عن مواد مفيدة للطالب، كمادة المنهجية، وتحقيق المخطوطات، والإعلام الآلي، واللغة الأجنبية. لكن المقرر يفتقر إلى مواد من العلوم الإنسانية والاجتماعية، باستثناء مادة قانونية.[11]

أمّا تخصصات العقيدة ومقارنة الأديان والدعوة والثقافة الإسلامية، فنجد فيها بجانب مواد التخصص، موادَ أخرى من العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تكسب الطالب ثقافة عامة تفتح له نوافذ على المعرفة. ففي تخصص مقارنة الأديان نجد مادة المقاصد، وحقوق الإنسان، واللغة، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، وعلم الاجتماع الديني، لكنَّ هذا التخصص يفتقر إلى الفقهية، أو المواد ذات الصلة بالقرآن والسنة، والملتحق بهذا التخصص بحاجة إلى حد أدنى من المعرفة بذلك، تمكنه من الدفاع عن الدين الإسلامي، وبيان بطلان الأديان الأخرى.

---

(10) دليل الطالب، نظام "ل.م.د" (L.M.D) جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، سنة 1430-1429هـ/2009-2008م، ص17 وما بعدها.

(11) المرجع السابق ص21 وما بعدها.

وفي تخصص العقيدة نجد الفقه الإسلامي، ومقاصد الشريعة، وآيات وأحاديث الأحكام، والتفسير الموضوعي، والأخلاق، واللغة الأجنبية.[12]

أمّا تخصص الدعوة والثقافة الإسلامية فيتضمن تكاملاً بين العلوم الإسلامية فيما بينها، ونوعاً من التكامل بين العلوم الإسلامية ومواد العلوم الإنسانية والاجتماعية، فبالإضافة إلى مواد التخصص نجد مادة فقه المعاملات، والتفسير، ومواد اللغة، وحفظ القرآن وترتيله، وفقه الأسرة، والحديث، والقواعد الفقهية، والنظم الإسلامية، والتفسير، ومقاصد الشريعة، كما نجد من العلوم الأخرى، مادة علم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع،[13] فغدا هذا التخصص أحسن حالاً من حيث مراعاة تكامل التكوين لدى المتخصصين في مجال الدعوة.

والنتيجة التي يمكن أن تسجل على هذه المرحلة من مراحل تطور الجامعة التي لا تزال في بدايتها، أن واضعي البرامج راعوا مسألة التكامل المعرفي بين مواد العلوم الإسلامية في كل تخصص من التخصصات المذكورة، باستثناء تخصص مقارنة الأديان، الذي غابت عن المواد الفقهية، أو المواد ذات الصلة بالقرآن والسنة، وهي مواد مهمة تلزم صاحب هذا التخصص، وتساعده على الإحاطة بالإسلام وبخصائصه، ومن ثمّ تمكنه من الدفاع عنه، ودحض شبهات الأعداء، وزيف أديانهم.

أما تحقيق التكامل بين العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والكونية، فقد تفاوتت نسبتها من تخصص إلى آخر، وهي في الأعم الأغلب ضعيفة جداً، إذا استثنينا تخصص مقارنة الأديان، وتخصص الدعوة والثقافة الإسلامية.

ثالثاً: واقع تدريس العلوم الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر

لقد صارت الحاجة مُلحّة على كل مشتغل بتطوير العلوم الإسلامية، وفتح

(12) المرجع السابق، ص29 وما بعدها.

(13) المرجع السابق، ص33 وما بعدها.

مجالات الاجتهاد في مختلف صنوف المعرفة الإسلامية في عصرنا الحالي، أن يعيد العلاقات بين العلوم الإسلامية فيما بينها، تحقيقاً للتكامل المعرفي بين فروعها المختلفة، وأن يوطد العلاقة بينها وبين العلوم الإنسانية والاجتماعية والكونية، تحقيقاً للتكامل المعرفي بين تخصصاتها، وتجسيداً لشمولية الشريعة الإسلامية، ونظرتها الواقعية للكون والحياة.

وإذا كانت الحاجة ملحة إلى ضرورة التكامل المعرفي في ذات العلوم الإسلامية؛ أي بين تخصصاتها المختلفة، فإنه من الضروري أيضاً أن يحصل التكامل بين العلوم الإسلامية والعلوم الأخرى، وهذا التكامل يخدم العلوم الإسلامية ويطورها، ويجعلها تستفيد من مناهج العلوم الأخرى. ومثل هذا التوجه والاهتمام الذي ينبغي أن توليه مؤسسات التعليم العالي عنايتها، هو الكفيل بالارتقاء بمستوى التكوين، وتوسيع آفاق المعرفة، وإنتاج النخب الإسلامية المبدعة التي تسهم في نهضة الأمة وتطورها.

وأهم محضن لإنتاجه هو الجامعة؛ فالتكامل المعرفي ينبغي أن يكون واضحاً في برامج التكوين الجامعي؛ فمن الخطأ أن يقتصر تكوين الطالب على العلوم الإسلامية فقط؛ لأن ذلك لا يخرج أهل علم يفقهون واقعهم، ويعيشون زمانهم. والجامعة الإسلامية لها دورها ومسؤوليتها في إعداد الباحثين ذوي الكفاءات الشرعية، الذين يبلّغون دين الله على بصيرة، وينظرون إلى الحياة نظرة واقعية منفتحة، ويسهمون في تقديم البدائل الإسلامية وفق نظرة مقاصدية مستوعبة لمقتضيات الزمان والمكان. فالإصلاح أولاً يبدأ بتكوين الباحث وإعداده إعداداً يؤهله لإنتاج العلم والمعرفة، أو الأفكار، وهذا لا يكون إلا إذا تلقى تكويناً معمقاً متكاملاً، يجعله يعيش زمانه ويتطلع إلى المستقبل. فالذي يلاحظ هو أن المواد العلمية التي قررتها الجامعة كانت متنوعة ومفيدة للطالب، وتخدم تخصصه الشرعي، وتجعل اختصاصه الديني له صلة بالواقع الذي يعيش فيه، وله صلة بكل جوانب المعرفة، فإذا نظر في مسألة أو أفتى فيها كان ذلك وفق

نظرة شاملة لجوانبها، ولا أدل على ذلك من إدراج مادة مقاصد الشريعة في كل التخصصات. لكن المواد العلمية التي كانت مقررة في السنوات الأولى من عمر الجامعة، غابت بعد الإصلاحات الجامعية ابتداء من سنة 1991م، ولم يبق منها إلا مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية كعلم الاجتماع، وعلم النفس، والقانون في بعض التخصصات، ومادة حقوق الإنسان في تخصص واحد فقط.

إن تدريس العلوم الإسلامية في الجامعة من الأمور المهمة ذات الأولوية، وقد تضمنت عدة تخصصات شرعية شملت مختلف جوانب المعرفة الإسلامية، ولم يقتصر التكوين فيها فقط على علوم الشريعة،[14] بل حاولت تطعيم التكوين بجملة من المواد من العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها التي تفيد المتكون، وتزوده بالمعارف المختلفة. كما حاولت -إلى حد ما- الاستفادة من المناهج الحديثة والوسائل العلمية في تطوير برامج علوم الشريعة وطرق تدريسها.

وبالرغم من هذه المحاولات التي تبذلها الجامعة في الارتقاء بتدريس علوم الشريعة، فإن أوضاع التكوين ونمط التدريس لا يختلف كثيراً عن أوضاعه في جامعات الدول العربية والإسلامية؛ إذ الملاحظ هو غلبة صبغة التدريس الكلاسيكي الذي كان سائداً قديماً.[15] ومثل هذا النمط من التدريس لا يمكن له أن يكوّن عقلية فقهية إبداعية تجديدية، تتمكن من الربط بين الحاضر والماضي وتتطلع إلى المستقبل، وتواجه التحديات بنظرة علمية منفتحة.

---

(14) نفضل استعمال مصطلح علوم الشريعة بدلاً من العلوم الشرعية؛ إذ إن العلوم كلها- النظرية والتطبيقية؛ الدينية والدنيوية، هي شرعيته، (المحرر).

(15) وائل، زغريت. "مشكلات طلبة الجامعة الأردنية داخل الحرم الجامعي وخارجه"، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004م)، ص55. انظر أيضاً:

- الكايد، خليل. "المشكلات التعليمية والاجتماعية والمالية التي تواجه طلبة الجامعات الأهلية (الخاصة) في الأردن"، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1994م)، ص36.
- متولي، نبيل. "المشكلات التعليمية والمالية والمعيشية لطلاب بعض الجامعات بالسودان (دراسة ميدانية)"، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، ع17، سبتمبر1991م، ص234.

والأسلوب المتبع في تدريس علوم الشريعة في الجامعة الإسلامية كالعقيدة وأصول الفقه، وعلوم القرآن، هو الأسلوب ذاته الذي يلاحظ أيضاً في جامعات العالم الإسلامي والعربي. ويتمثل هذا الأسلوب في الاعتماد على المحاضرة بصفة أساسية؛ أي طريقة الإلقاء، فلا يُعطى الطالب وقتاً كافياً لإبداء رأيه، أو لتبادل النقاش والحوار داخل قاعة الدرس؛[16] وإنما يكون ذلك بشكل واسع في حصص الأعمال الموجهة.

ويلاحظ أن المنشغلين بعلوم الشريعة -في الأعم الأغلب- لم يستفيدوا من الطرق والمناهج الحديثة في التدريس، التي تجعل من المادة المدرَّسة مادة حية، تؤسس للمعرفة في ذهن الطالب. فمواد الشريعة لا تقل حيوية ولا أهمية عن العلوم الأخرى، وهي تتطلب مدرِّساً مستوعباً للمادة، محيطاً بواقعه، ذا عقل متفتح، عارفاً بمقاصد الشريعة، متقناً أساليب التدريس الحديثة، قادراً على صياغة المعلومة وتقديمها بأسلوب بعيد كل البُعْد عن السرد والتقليد وحشو الأذهان بالمعلومات.

إنّ دراسات الشريعة اليوم قد تخرّج حفظة ونقلة لعلوم الشريعة، ولكنها لا تخرّج فقهاء، أو مجتهدين، أو مبدعين، أو مفكرين يتمتعون بالفكر المستقل، والعقل الثاقب المنفتح على العصر، الذي يشارك الأمة في آمالها وآلامها.[17]

---

(16) حوامدة، باسم. "مشكلات طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية"، (أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1994م)، ص36، 61. انظر أيضاً:

- عثمان، سليم. "مشكلات طلبة الدراسات العليا في جامعات الضفة الغربية"، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2000م)، ص69.

(17) الزعبي، إبراهيم. "مشكلات طلبة كليات الشريعة في الجامعات الأردنية الرسمية، وعلاجها من منظور إسلامي"، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2002م)، ص51، 78-79. انظر أيضاً:

- حسنة، عمر عبيد. من مقدمة كتاب **تكوين الملكة الفقهية**، للدكتور محمد عثمان شبير، الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1999م، ص39.
- زوزو، فريدة. "التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية لمقررات الفقه وأصوله"، **مجلة إسلامية المعرفة**، ع41، صيف 1426هـ/2005م، ص143.

وتعاني مؤسسات التعليم العالي تراجع قدرتها على بلوغ أهدافها في تكوين مجتهدين مبدعين في مختلف التخصصات، ومنها الكليات التي تعنى بتدريس العلوم الإسلامية؛ إذ لا تزال مناهج تدريس العلوم الإسلامية والعلوم المتعلقة بها قاصرة عن بلوغ هدفها في تكوين الملكة الشرعية للطالب، والارتقاء بها إلى مستوى الإبداع والابتكار، وتجاوز مرحلة التلقين والحشو، فضلاً عن عدم اقتصار طموح الطالب على همّ اجتياز الامتحان والحصول على علامة تمكنه من الانتقال من سنة إلى أخرى. فالمناهج بحاجة إلى مزيد من المراجعة والإصلاح، على مستوى الشكل والمنهج والمقرر أو المحتوى، والحجم الساعي، ونوعية الطالب، وكفاءة المعلم.

توجد معوقات عدة قد تحول دون تحقيق أهداف تدريس مواد الشريعة، منها:

- حجم ساعي غير كاف.
- كثرة مفردات المادة وسعة محتواها.
- قصور مناهج تدريس مواد الشريعة التي لا تزال تتسم بالكلاسيكية في الطرح والتلقين.
- عدم وجود تنسيق وتكامل بين التكوين الجامعي، والتكوين في المراحل السابقة له.
- عدم تلقي الطالب تكويناً شرعياً أولياً يمكنه من مواصلة التخصص في علوم الشريعة.
- عدم التمكن من تغطية كل مفردات البرنامج لطول بعض مواد الشريعة.

لذلك من الضروري إعادة النظر في محتوى المساقات التي تُدرّس حتى نتجاوز مرحلة تاريخية تدريس العلوم الإسلامية. ومن ذلك مثلاً، مادة الفقه الإسلامي؛ إذ تدرس هذه المادة بسرد آراء الفقهاء القدامى، دون التطرق إلى ما استجد في واقع الحياة المعاصرة. وغالباً ما يتيه الطالب في عناصر هامشية، وفروع

لا ينبني عليها عمل ولا فهم، تضيّع جهود المعلم والطالب دون فائدة، ويكون همّ المعلم السباق مع الزمن لإتمام المقرر الطويل في مدّة زمنية غير كافية، فيضيع معها الهدف السامي من تدريس مادة عملية ومفيدة كالفقه، فضلاً عن عدم استثمار حصص الأعمال الموجهة، لتكون مكمِّلة للدروس النظرية التي تعمق فيها دراسة المسائل المهمة. ومثله ينطبق على بقية العلوم الإسلامية الأخرى.

فمواد العلوم الإسلامية بحاجة إلى مراجعة علمية دقيقة؛ لأن التغيرات والتطورات التي عرفتها البشرية وفترة الركود الطويلة التي عاشها العالم الإسلامي، تستدعي جهداً علمياً طويل المدى في مراجعة نقدية لمقررات علوم الشريعة، وتزويدها بما يخدمها من العلوم الإنسانية والاجتماعية والكونية، حتى تتمكن من التزاوج بين العلوم المختلفة في تكوين عقلية إسلامية واعية، بصيرة بمحيطها الاجتماعي والسياسي، قادرة على مواكبة العصر، وإنتاج المعرفة. كما ينبغي الارتقاء بالدرس العقدي، والدرس الفقهي والأصولي، وغيرهما من العلوم الإسلامية على مستوى المحتوى وطرق التعليم، والاستفادة من التجارب في هذا المجال، وتوظيف الوسائل والمناهج الحديثة.

وقد حاولت الجامعة من خلال تطبيق نظام "ل.م.د" في الإصلاح الجامعي الجديد أن تتجاوز هذه السلبيات المختلفة المشار إليها سابقاً في تدريس علوم الشريعة، واستدراك الأخطاء التي كانت تعيق العملية البيداغوجية/ التربوية في النظام القديم، إلا أنه لحداثة التجربة، فإنه يكون من السابق لأوانه الآن الحكم عليه، إلا بعد مدّة كافية من التجربة والتطبيق. لكن يبقى هناك تحدٍّ يواجه تدريس علوم الشريعة في هذا النظام، يتمثل في قصر مدة التكوين، التي قد يكون لها أثر سلبي في إعطاء التكوين الكافي للطالب في مرحلة الليسانس.

نخلص مما سبق إلى أننا بحاجة إلى إعادة النظر في المواد التي تدرَّس في الجامعة، فالاقتصار على مواد الشريعة المحضة غير كاف في بناء العقلية الإسلامية الإبداعية، ذات النظرة الواسعة للحياة، فلا بدّ من أن يتلقى الطالب

الذي تخصص في العلوم الإسلامية شيئاً من المعرفة في العلوم الإنسانية، والاجتماعية، والكونية، دون أن يكون ذلك على حساب تخصصه الشرعي، ولكن بالقدر الذي يخدم تخصصه، وليدرك صلة تخصصه بوجوه المعرفة الأخرى. كما ينبغي أيضاً مراجعة الأساليب والمناهج المطبقة في تدريس العلوم الإسلامية، وتجاوز الطريقة التقليدية في طرح المادة الشرعية، وإيصال المعلومات إلى الطالب؛ إذ إن هذه الطريقة مهما احتوت عليه من إيجابيات فإنها تبقى قاصرة عن تحقيق الأهداف المرجوة من تدريس كل مادة من مواد الشريعة الإسلامية. لذلك يكون من الضروري الاستفادة من أساليب التدريس الحديثة،[18] وهو ما أوصت به كل المؤتمرات والندوات التي انعقدت حول مناهج تدريس علوم الشريعة.[19]

والذي يدعو إلى ضرورة تجديد تدريس العلوم الإسلامية، هو اعتقادنا بشمولية الشريعة الإسلامية، وصلتها بكل مجالات الحياة، وتنظيمها لكل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأسرية. إلا أنه ومنذ قرن من الزمن، أو أكثر، طرأت مستجدات على مستوى التشريع والتنظيم، ووقعت تطورات كثيرة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأسري،

(18) الصلاحين، عبد المجيد. "تدريس الفقه الإسلامي، الأهداف والوسائل"، المؤتمر الثاني لكلية الشريعة عن تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، 1999م، ص436. انظر أيضاً:

- عليمات، حمود. "الأبعاد الاجتماعية والمنهجية في التعليم الفقهي"، المؤتمر الثاني لكلية الشريعة عن تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، 1999م، ص556.

(19) داود، هايل (تحرير). "توصيات مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات". المؤتمر الثاني لكلية الشريعة عن تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، 1999م، ص564-565. انظر أيضاً:

- ملكاوي، فتحي، وأبو سل، محمد. (تحرير). "توصيات مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات"، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، عمان، 1995م، ج2، ص13.
- يوم دراسي حول: "منهج تدريس الفقه الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي"، المنعقد يوم السبت 14ربيع الثاني 1429هـ الموافق 19 أبريل 2008م.

مما لا نجد له ذكراً في كتب علماء الإسلام المتقدمين، مثل: حقوق الإنسان والحريات العامة، والديمقراطية، والتعددية الحزبية، والمصارف المالية، وما إلى ذلك. فالحياة في تغير دائم، والمنظومة القانونية التي تحكم المجتمعات اليوم في تطور مستمر، وقد توصل أهل القانون إلى أحدث النظريات، بينما نجد كتب التراث الشرعي تركت على حالها، وبقيت تدرس في الجامعات كما هي دون تجديد، باستثناء بعض المحاولات المتناثرة هنا وهناك، التي تعدّ جهوداً فردية غير كافية، تحتاج إلى جهود جماعية تتبناها مؤسسات. ومن الأهمية بمكان الاهتمام بمواد العلوم الإسلامية؛ تدريساً وتأليفاً وتجديداً حتى تساير الحياة، وتستوعب قضاياها، وتكون قادرة على بناء العقلية الاستنباطية المنفتحة على العصر وعلومه وتطوراته.

ومما يلاحظ أن بعض المدرسين للمادة الفقهية أو الأصولية أو التفسير والحديث أو غيرها من مواد الشريعة يلجأون إلى تناول مسائلها كما قررها العلماء القدامى دون ربطها بأدلتها الشرعية، ودون الإشارة إلى أبعادها العقدية والمقاصدية والأخلاقية، ودون ربطها بالواقع المعيش بأبعاده النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يتطلب إعادة النظر في مؤهلات مَن يتولى التدريس، ومحتوى المادة، وحجمها الساعي، ومؤهلات الطالب الذي هو محور العملية التعليمية.

فإذا كان عصر الانحطاط يتميز بتدريس متن من المتون في الفقه أو العقيدة أو المنطق، ودراسة شروحه؛ فإن عصرنا يتطلب منهجاً متكاملاً في تقديم المادة الشرعية، وهذا ليس من باب تجاوز ما قام به السابقون والتنكر لمجهوداتهم، بل لننطلق مما قاموا به لاستيعاب قضايا العصر والتماشي مع أسلوبه ومناهجه. وهذا يتطلب أيضاً الربط بين تدريس العلوم الإسلامية في الجامعة، وتدريسها في مراحل ما قبل الجامعة، حتى يكون الطالب الذي يلتحق بالجامعة مؤهلاً للتخصص في العلوم الإسلامية، والتعمق فيها والتفاعل مع مقرراتها؛ إذ لاحظنا أن بعضاً ممن يلتحقون بالجامعة يجهلون أبسط قواعد علوم الشريعة، كعلم الفقه أو علم

العقيدة، مما يشكل عقبة أمام التعمق في عناصر المادة، وعقبة أمام مَن يدرِّسها. وبناء عليه يكون من الضروري مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية في مراحل التعليم ما قبل الجامعة، حتى يحقق ذلك تكاملاً مع التكوين في الطور الجامعي، وحتى تتحققَ أهدافُ تدريس تخصصات العلوم الإسلامية في المرحلة الجامعية.

خاتمة

لقد نشأ العمل بمبدأ التكامل المعرفي بنشوء جامعة العلوم الإسلامية، وذلك تحقيقاً للأهداف التي سطرتها، غير أن العمل بهذا المبدأ تراجع بنسب متفاوتة في الإصلاحات التي أعقبت المرحلة الأولى؛ أي ابتداء من سنة 1991م، وحاولت أن تتداركه الجامعة في الإصلاحات الأخيرة المتمثّلة في النظام الجديد "ل.م.د".

وتبقى السمة البارزة في التعليم الجامعي، التركيز على تزويد الطالب بالمعارف ذات الصلة المباشرة بمجال تخصصه، مع بعض مواد الشريعة القريبة من تخصصه. أمّا المواد التي هي من العلوم الإنسانية والاجتماعية والكونية، فقد حذفت من المقررات، باستثناء بعض المواد كالقانون، والاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الاجتماع في بعض التخصصات. والملاحظة نفسها تنطبق على الجامعات الأخرى، التي تعنى بتدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلمية؛ إذ تكاد تنعدم فيها مواد الثقافة الإسلامية.

وقد بذلت الجامعة الإسلامية جهوداً واضحة في سبيل الارتقاء بتدريس العلوم الإسلامية، وخاضت تجربة متميزة في ذلك، بالرغم من حداثة النشأة وتحديات المرحلة. وأياً كان تحديد الإيجابيات والسلبيات لمسألة تحقيق التكامل المعرفي في برامجها ومناهجها، وأياً كان تشخيص المشكلة، وتحديد أسبابها، فإنها بحاجة إلى مراجعة المقررات والمضامين بصفة مستمرة ودائمة، والتفكير في أحسن المناهج التي تناسب تحقيق أهداف تدريس مواد العلوم الإسلامية.